

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى مسألة الصحراء الغربية وبخاصة إلى أنشطة مبعوثي الخاص، السيد جيمس بيكر الثالث التي يقوم بها عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٦٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد قرر المجلس في هذا القرار تمديد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ آذار/مارس لإعطاء الأطراف مهلة من الوقت للنظر في الاقتراح الذي قدمه إليهم مبعوثي الخاص، وطلب مني المجلس أن أقدم إليهم في ١٧ آذار/مارس تقريراً عن الحالة.

وكما تعلمون، فإنه قبل فترة وجيزة من اتخاذ المجلس للقرار ١٤٦٣ (٢٠٠٣)، قام مبعوثي الخاص بجولة مشاورات مع الطرفين والبلدان المجاورة خلال زيارته للمنطقة في الفترة بين ١٤ و ١٧ كانون الثاني/يناير حيث عرض عليهم وفسر لهم اقتراحاً بحل سياسي لتراع الصحراء الغربية، ينص على الحق في تقرير المصير على نحو ما يقتضيه قرار المجلس السابق ١٤٢٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وعرض السيد بيكر في اقتراحه المعنون "خطة سلام لإعمال حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية" على ملك المغرب محمد السادس في ١٤ كانون الثاني/يناير، وعلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ١٥ كانون الثاني/يناير، وعلى كل من الأمين العام لجهة بوليزاريو السيد محمد عبد العزيز والرئيس الموريتاني ولد سيد أحمد الطايح في نفس اليوم في ١٦ كانون الثاني/يناير.

والمفترض أن أعضاء مجلس الأمن أصبحوا الآن على علم بالاقترح الذي تقدم به مبعوثي الشخصي، والذي جرى تعميمه عليهم بصورة غير رسمية في أوائل الشهر الحالي.

وعندما طرح مبعوثي الشخصي اقتراحه على الأطراف وعلى البلدان المجاورة، أوضح لهم أنه ينتظر أن يتلقى آراءهم في أوائل الشهر الحالي، حتى يتوفر له من الوقت ما يكفي لتقييمها، وإبلاغي بآرائه بشأن السبل التي يمكن من خلالها تحريك عملية الصحراء

الغربية قدما. وحتى الآن، لم تقدم الأطراف جميعها آراءها بشأن الاقتراح إلى مبعوثي الشخصي.

ولإتاحة مزيد من الوقت للطرفين والبلدان المجاورة جميعا لتقديم ردودها إلى مبعوثي الشخصي، وإتاحة وقت كاف له لتقييم ردود الأطراف على اقتراحه، فإنني أقترح إرجاء تقديم تقريرني إلى مجلس الأمن حتى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي الوقت ذاته، أقترح أن ينظر المجلس في الإذن بتمديد ولاية البعثة لأسباب فنية لفترة أخرى مدتها شهران، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣.

وأكون ممتنا لو عرضتم هذه المسألة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان